## تعريف الصحابي

الصحابة والصحب والصحابي والصاحب، صاحب رسول الله ﷺ، كلهم لهم ميزة على غيرهم، فالصاحب في غير رسول الله ﷺ هو: من كثرت ملازمته، صاحبك من كثرت ملازمته لك، هذا في حق غير صحابة رسول الله ﷺ.

أما الصحابة للرسول ﷺ: فالصحابي هو من اجتمع بالنّبيّ ﷺ مؤمنًا به ولو حكمًا ومات على ذلك (١).

فخرج بقولنا: من اجتمع: من أسلم في عهد النّبيّ ﷺ وآمن ولكن لم يجتمع به، مثل أن يكون أقبل على المدينة ليبايع النّبيّ ﷺ فمات الرسول ﷺ قبل أن يصل، فهذا ليس بصحابي، وإن كان قد أسلم في عهد النّبيّ ﷺ، لكنهم اصطلحوا على أن يسموه مخضرمًا ومرتبته بين الصحابة الخلص وبين التابعين الخلص؛ لأنك إن نظرت إلى كونه أسلم في عهد الرسول ﷺ ألحقته بالصحابة، وإن نظرت إلى أنه لم يجتمع به ألحقته بالتابعين.

ولهذا كان في منزلة بين الصحابة وبين منزلة التابعين ويُسمى مخضرمًا، وما رواه عن النّبيّ ﷺ فإنه يعتبر منقطعًا لأنه لم يجتمع بالرسول ﷺ.

وقولنا: مؤمنًا به: خرج بذلك من اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بغيره، ولما مات الرسول ﷺ آمن به، فهذا ليس بصحابي؛ لأنه حين اجتماعه به لم يكن مؤمنًا به؛ ولهذا نقول: مؤمنًا به، ودخل في قولنا: من اجتمع بالرسول: من كان أعمى واجتمع بالرسول فإنه يكون صحابيًا، وبهذا نعرف أن قولنا: من اجتمع به أحسن من قول بعض العلماء: من رآه مؤمنًا به؛ لأننا إذا قلنا: من رآه خرج بذلك العمي.

---

(١) انظر الإصابة (١/١٥٨) وفتح الباري (٦/٤٩٠) (٧/٥).

وقولنا: ولو حكمًا: دخل فيه الصبي في المهد إذا اجتمع بالرسول ﷺ، كما لو جيء بصبي من أبناء المسلمين إلى الرسول ﷺ ثم مات النّبيّ ﷺ قبل أن يميز هذا الصبي فإن هذا مؤمن بالرسول حقيقة أو حكمًا.

حكمًا، لماذا؟ لأنه صبي لا عقل له، لكنه مؤمن لإيمان أبويه.

وقولنا: ومات على ذلك: دخل فيه من ارتد ثم رجع إلى الإسلام، ومات على الإسلام، فإنه يكون صحابيًا، فالردة لا تبطل الصحبة، إلاّ أن يموت على الردة كما أنها لا تبطل الأعمال الصالحة إلاّ أن يموت على الردة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وخرج به من اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام مؤمنًا به، ثم ارتدّ ومات على الردة، فإنه لا يكون صحابيًا، فاعرف القيود حتى يتبين لك من هو الصحابي، ثم الصحابة على مراتب كما سيأتي في هذا الباب على مراتب في الفضيلة والسبق إلى الإسلام سيذكرها المؤلف.

معنى قولنا: ولو حكمًا: أي أن من كان صبيًا فهو صحابي حكمًا لا حقيقة، وعلى هذا فمحمد بن أبي بكر الذي ولد في حجة الوداع يُعتبر صحابيًا.

ولو اجتمع بالنّبيّ ﷺ قبل البعثة، ثم لم يره بعد وآمن أيكون صحابيًا؟

لا يكون؛ لأنه اجتمع بالنبيّ ﷺ قبل النبوة.

ونحن قلنا: من اجتمع بالنبيّ بوصفه نبيًا لا بوصفه رجلاً سينبأ، فمن اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بالرسول، وقال: هذا هو النّبيّ بشرت به التوراة والإنجيل، فآمن بالرسول، لكن بعد البعثة لم يره، فإنه لا يعتبر صحابيًا؛ لأنه آمن بالرسول ﷺ قبل أن يكون نبيًا.

وقولنا: مات على ذلك: يشمل ما لو ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام، فإنه يبقى

على وصف الصحبة أما لو ارتد ومات على الكفر، فمعلوم أنه ليس بصحابي؛ لأن الردة تبطل الأعمال كلها إذا مات الإنسان عليها والعياذ بالله. وهكذا نقول في الأعمال كلها، لو أن الإنسان ارتدّ ثم عاد للإسلام ومات على الإسلام، فإن أعماله السابقة للردة تبقى صحيحة مقبولة إذا تمت فيها شروط القبول، فإذا حجّ الإنسان ثم ارتدّ بترك الصلاة مثلاً، صار لا يُصلي ثم عاد للإسلام، هل نأمره بإعادة الحج؟

لا؛ لأن الردة لا تبطل الأعمال، إلاّ إذا مات وهو على الكفر، أما الصحبة في حق غير الرسول فإنها لا تكون إلاّ بملازمة طويلة يستحق أن يكون بها صاحبًا، فمجرد أن يتفق شخص مع آخر في سفر، فإذا وصلا إلى المدينة تفرقا لا يعد ذلك صحبة إلاّ مقيدة.

فيُقال: صحبته في السفر الفلاني، صحبته في الحج.. وما أشبه ذلك.

## موقف أهل السنة والجماعة

## من أصحاب رسول الله ﷺ

أي: من أس عقيدتهم.

« سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ».

لأن الأفعال متعذرة بعد موت الصحابة، حتى فرض أن أحداً نبش قبورهم وأخرج جثثهم؛ فإن ذلك لا يؤذيهم ولا يضرهم، لكن الذي يكون بعد موت الصحابة نحوهم هو ما يكون في القلب وما ينطق به اللسان.

فمن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، سلامة القلب من البغض والغل والحقد والكراهية، وسلامة ألسنتهم من كل قول لا يليق بهم.

فقلوبهم سالمة من ذلك، مملوءة بالحب والتقدير والتعظيم لأصحاب رسول الله ﷺ على ما يليق بهم؛ فهم يُحبون أصحاب النّبيّ ﷺ، ويُفضلونهم على جميع الخلق؛ لأن محبتهم من محبة رسول الله ﷺ، ومحبة رسول الله ﷺ من محبة الله، وألسنتهم أيضًا سالمة من السب والشتم واللعن والتفسيق والتكفير وما أشبه ذلك مما يأتي به أهل البدع؛ فإذا سلمت من هذا ملئت من الثناء عليهم والترضي عنهم والترحم والاستغفار وغير ذلك، وذلك للأمور التالية:

**أولاً** - أنهم خير القرون في جميع الأمم، كما صرح بذلك رسول الله ﷺ حين قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[1].

**ثانيًا** - أنهم هم الواسطة بين رسول الله ﷺ وبين أمته؛ فمنهم تلقت الأمة عنه الشريعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٠) ومسلم (٢٥٣٥).

ثالثًا - ما كان على أيديهم من الفتوحات الواسعة العظيمة.

رابعاً - أنهم نشروا الفضائل بين هذه الأمة من الصدق والنصح والأخلاق والآداب التي لا توجد عند غيرهم، ولا يعرف هذا من كان يقرأ عنهم من وراء جدر، بل لا يعرف هذا إلا من عاش في تاريخهم وعرف مناقبهم وفضائلهم وإيثارهم واستجابتهم لله ورسوله ﷺ.

فنحن نشهد الله عز وجل على محبة هؤلاء الصحابة، ونُثني عليهم بالسنتنا بما يستحقون، ونبرأ من طريقين ضالين: طريق الروافض الذين يسبون الصحابة ويغلون في آل البيت، ومن طريق النواصب الذين يُبغضون آل البيت، ونرى أن لآل البيت إذا كانوا صحابة ثلاثة حقوق: حق الصحبة، وحق الإيمان، وحق القرابة من رسول الله ﷺ.

سبق أن أصحاب رسول الله ﷺ كل من اجتمع به مؤمنًا به ومات على ذلك، وسميَ صاحبًا؛ لأنه إذا اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا به، فقد التزم اتباعه، وهذا من خصائص صحبة الرسول ﷺ، أما غير الرسول فلا يكون الشخص صاحبًا له حتى يلازمه ملازمة طويلة يستحق أن يكون بها صاحبًا.

وكما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ(١٠)** ﴾ [الحشر: ١٠].

هذه الآية بعد آيتين سابقتين هما قوله تعالى: ﴿ **لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ(٨)** ﴾ [الحشر: ٨]، وعلى رأس هؤلاء المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

ففي قوله: ﴿ **يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا** ﴾ إخلاص النية، وفي قوله: ﴿ **وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** ﴾ تحقيق العمل، وقوله: ﴿ **أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ** ﴾ أي: لم يفعلوا ذلك رياء ولا سمعة، ولكن عن صدق نية.

ثم قال في الأنصار: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحشر: ٩].

فوصفهم الله بأوصاف ثلاث: ﴿ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾، ﴿ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ﴾، ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾.

ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾،

وهم التابعون لهم بإحسان وتابعوهم إلى يوم القيامة، فقد أثنوا عليهم بالأخوة، وبأنهم سبقوهم بالإيمان، وسألوا الله أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم؛ فكل من خالف في ذلك وقدح فيهم ولن يعرف لهم حقهم، فليس من هؤلاء الذين قال الله عنهم: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا ﴾.

ولما سُئلت عائشة رضي الله عنها في قوم يسبون الصحابة، قالت: لا تعجبون! هؤلاء قوم انقطعت أعمالهم بموتهم، فأحب الله أن يجري أجرهم بعد موتهم!!.

وقوله: ﴿ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا ﴾، ولم يقل: للذين سبقونا بالإيمان؛ ليشمل هؤلاء السابقين وغيرهم إلى يوم القيامة.

﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ولرأفتك ورحمتك نسألك المغفرة لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان.

**الصحابة خير القرون:**

وذلك في قوله ﷺ: «خير الناس قرني»، وفي قوله: «لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهبًا، ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه».

يعني: وإذا تاب منه، ارتفع عنه وباله ومعرته؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ لا

يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ ﴾

[ الفرقان: ٦٨ - ٧٠ ].

ومن تاب من الذنب كمن لا ذنب له، فلا يُؤثر عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [ هود: ١١٤ ]. لقوله تعالى في الحديث القدسي في أهل بدر: «**اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم**» (١).

## الصحابة غير معصومين من الكبائر والصغائر:

«وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره». لا يعتقدون ذلك؛ لقوله ﷺ: «**كل بني آدم خطاء، وخيرُ الخطائين التوابون**» (٢).

ولكن العصمة في إجماعهم؛ فلا يمكن أن يجمعوا على شيء من كبائر الذنوب وصغائرها فيستحلوها أو يفعلوها. لكن الواحد منهم قد يفعل شيئًا من الكبائر، كما حصل من مسطح بن أثاثة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش في قصة الإفك، ولكن هذا الذي حصل تطهروا منه بإقامة الحد عليهم.

وهم كغيرهم من البشر، لكن يمتازون عن غيرهم بأن لهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر.

هذا من الأسباب التي يمحو الله بها عنهم ما فعلوه من الصغائر أو الكبائر، وهو ما لهم من السوابق والفضائل التي لم يلحقهم فيها أحد، فهم نصروا النبيّ ﷺ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، وبذلوا رقابهم لإعلاء كلمة الله، فهذه توجب مغفرة ما صدر منهم، ولو كان من أعظم الذنوب، إذا لم يصل إلى الكفر.

---

(١) رواه البخاري ( ٣٠٨١ ) ومسلم ( ٢٤٩٤ ).

(٢) حسن، رواه الترمذي ( ٢٤٩٩ )، وابن ماجه ( ٤٢٥١ ) وحسّنه الألباني في المشكاة ( ٢٣٤١ ).

ومن ذلك قصة حاطب بن أبي بلتعة حين أرسل إلى قريش يُخبرهم عن مسير النبيّ ﷺ إليهم، حتى أطلع الله نبيه على ذلك، فلم يصلهم الخبر، فاستأذن عمر النّبيّ ﷺ أن يضرب عنق حاطب، فقال النّبيّ ﷺ: «**إنه شهد بدراً، وما يدريك؟ لعلّ الله اطّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(١).

## موقف أهل السنة فيما شجر بين الصحابة:

الصحابة رضي الله عنهم وقعت بينهم بعد مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه نزاعات، واشتدّ الأمر بعد مقتل عثمان، فوقع بينهم ما وقع، مما أدى إلى القتال.

وهذه القضايا مشهورة، وقد وقعت - بلا شك - عن تأويل واجتهاد كل منهم يظن أنه على حق، ولا يمكن أن نقول: إن عائشة والزبير بن العوام قاتلا عليًا رضي الله عنهم أجمعين وهم يعتقدون أنهم على باطل وأن عليًا على حق، واعتقادهم أنهم على حق لا يستلزم أن يكونوا قد أصابوا الحق.

ولكن إذا كانوا مخطئين، ونحن نعلم أنهم لن يقدموا على هذا الأمر إلا عن اجتهاد؛ فإنه ثبت عن النبيّ ﷺ أنه: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر**»(٢).

فنقول أنهم مخطئون مجتهدون، فلهم أجر واحد.

فهذا الذي حصل موقفنا نحن منه له جهتان: الأولى: الحكم على الفاعل. والثانية: موقفنا من الفاعل.

أما الحكم على الفاعل، فقد سبق وأن ما ندين به أن ما جرى بينهم، فهو صادر عن اجتهاد، والاجتهاد إذا وقع فيه الخطأ، فصاحبه معذور مغفور له.

وأما موقفنا من الفاعل؛ فالواجب علينا الإمساك عما شجر بينهم، لماذا نتخذ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦).

من فعل هؤلاء مجالاً للسب والشتم والوقيعة فيهم والبغضاء بيننا، ونحن في فعلنا هذا إما آثمون وإما سالمون ولسنا غانمين أبدًا.

فالواجب علينا تجاه هذه الأمور أن نسكت عما جرى بين الصحابة وأن لا نُطالع الأخبار أو التاريخ في هذه الأمور، إلاّ المراجعة للضرورة.

**موقف أهل السنة من الآثار المروية في مساوئ الصحابة ﷺ :**

الآثار المروية في مساويهم ثلاثة أقسام:

***القسم الأول*** - ما هو كذب محض لم يقع منهم، وهذا يوجد كثيرًا فيما يرويه النواصب في آل البيت وما يرويه الروافض في غير آل البيت.

***القسم الثاني*** - شيء له أصل، لكن زيد فيه ونقص وغيّر عن وجهه.

وهذان القسمان كلاهما يجب رده.

***القسم الثالث***- ما هو صحيح، فماذا نقول فيه؟ بيّنه المؤلف بقوله: «والصحيح منه هم فيه معذورون: إما مجتهدون مُصيبون، وإما مجتهدون مُخطئون».

والمجتهد إن أصاب، فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، لقول النّبيّ ﷺ: **«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»** (١). فما جرى بين معاوية وعليّ ﷺ صادر عن اجتهاد وتأويل.

لكن لا شك أن عليًا أقرب إلى الصواب فيه من معاوية، بل قد نكاد نجزم بصوابه، إلاّ أن معاوية كان مجتهدًا، ويدل على أن عليًا أقرب إلى الصواب أن النّبيّ ﷺ قال: **«ويح عمار! تقتله الفئة الباغية»** (٢)، فكان الذي قتله أصحاب معاوية، وبهذا عرفنا أنها فئة باغية خارجة على الإمام، لكنهم متأولون، والصواب مع علي إما قطعًا وإما ظنًا.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه البخاري (٤٤٧) ومسلم (٢٩١٥).

**الحذر من الخوض فيما جرى بين الصحابة:**

وذلك أنه جرى من الصحابة ﷺ من الأمور التي هي في الواقع من المتشابه لكن من المتشابه الواقع لا من المتشابه المنزل، وجه كونها من المتشابه أنه قد يكون فيها مدخل لكل ذي غرض سيئ وأن الصحابة ﷺ تقاتلوا فيما بينهم وأراقوا الدماء من أجل الوصول إلى السلطة لا من أجل الوصول إلى الحق فهو من المتشابه الواقع.

وطريقة أهل العلم والإيمان في المتشابه من المنزل أو من الواقع أن يرجعوا إلى المحكم الذي لا تشابه فيه، فما جرى من الصحابة ﷺ من الفتن كالذي بين عليّ وعائشة ﷺ والزبير وعلي ومعاوية، وأحداث كثيرة تعلم من التاريخ استغلها المغرضون الحاقدون على الإسلام من أجل الطعن في الصحابة، وحملوها على أنها صدرت عن نية سيئة كالرافضة الذين في قلوب كثير منهم غل وحقد على الإسلام، ولاسيما على عمر بن الخطاب ﷺ الذي أطاح بعروشهم وفلّ جموعهم، فكانوا يتخذون من هذه الوقائع سُلّمًا للقدح في الصحابة ﷺ حتى أنهم كانوا يلعنون من قام ضد عليّ بن أبي طالب ﷺ ويتقربون إلى الله تعالى بلعنه – والعياذ بالله – مع ما له من الفضيلة.

لكن الراسخين في العلم وأهل الإيمان يقولون: إن هذا الأمر الذي وقع بينهم يجب أن يُحمل على نية حسنة؛ لماذا؟ لما للصحابة من الفضل والمعروف والإحسان والجهاد في سبيل الله، فما يقع منهم من المعاصي فهو مغمور في جانب الحسنات، والحكم العدل هو الذي يقارن بين الحسن والسيئ، ويجعل الحكم للأكثر، ونحن إذا قارنّا لما حصل بين الصحابة مما يظن إثمًا وبين ما حصل منهم من الفضائل والكمالات وجدنا أن الثاني أكثر بكثير، والواجب أن تنغمر السيئات في جانب الحسنات، هذا هو العدل.

وما أحسن كلمة قالها ابن رجب – رحمه الله تعالى – في مقدمة كتاب القواعد[1]: «المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه» فالصحابة ﷺ

(١) قواعد ابن رجب جـ٣.

حصل ما حصل بينهم عن اجتهاد، فمثلاً معاوية وعائشة والزبير ﷺ قاتلوا يظنون أن هذا سببًا للعثور على قتلة أمير المؤمنين عثمان ﷺ ليقتص منه، وعلي بن أبي طالب أخّر البحث عن القاتل أو عن المتآمرين؛ لأن الحال تقتضي ذلك، الناس في فتنة ويصعب جدًا أن نعثر على هؤلاء المدبرين، ثم إذا عثرنا فإن قتلهم قد يؤدي إلى فتنة أكبر؛ لأن منهم رؤوس قبائل.

فعليّ له رأي، ومعاوية وعائشة والزبير لهم رأي آخر، كلها عن اجتهاد.

ثم إنه قد قيل: إن الفتنة كادت أن تنطفئ لولا رجال من رجال معاوية صار في نفوسهم بعض الشيء وبادروا بالقتال فحصل الشر، وأيًا كان التقدير فإنه يجب أن نحمل الإساءة على الإحسان وننظر بينهم ونقول: إذا قدرنا أن هؤلاء أخطأوا في هذه الفتنة الكبيرة فإن لهم من الحسنات ما يوجب محو هذا.

والإنسان المجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، والخطأ مغفور، هكذا قال النّبيّ ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر**»[1]، وهؤلاء بين مجتهد مصيب ومجتهد مخطئ، فالمصيب له أجران، والمخطئ له أجر واحد.

فإن قال قال: أيهم أقرب إلى الصواب، وأيهم أحق بالخلافة؟

فالجواب: أن الأقرب للصواب والأحق بالخلافة عليّ بن أبي طالب، لاشك في هذا. ودليل ذلك: قول النّبيّ ﷺ في عمار بن ياسر: «**أنه تقتله الفئة الباغية**»[2] الباغية يعني الخارجة على الإمام، والذي قتل عمارًا هم أصحاب معاوية، وعلى هذا يكون عليّ بن أبي طالب أقرب إلى الصواب، ويكون جيش معاوية هو الفئة الباغية.

لكن مع هذا يجب علينا ألاّ نضمر حقدًا ولا بغضاء لواحد من الصحابة،وأن

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦).

(٢) رواه البخاري (٤٤٧) ومسلم (٢٩١٥).

نحمل ما جرى منهم من الخطأ على أنه اجتهاد، والله يغفر لهم، ثم إنه من العقل والإيمان ألاّ نجعل ما جرى بين الصحابة من هذه المسائل سببًا للأخذ والرد والخلاف؛ لأن هذه أمة قد خلت ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

علينا أن نجتمع من الآن على طريق الحق الذي في كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ وألاّ نُداهن كما يدعو إلي بعض الناس اليوم من محاولة التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة؛ لأن محاولة التقريب بين المذهب الحق والمذهب الباطل ليس إلاّ مداهنة في دين الله، وإن من الواجب على الجميع الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وهدي السلف الصالح.

وأول ما يجب الكف عن مساوئ الصحابة رضي الله عنهم[1] واعتقاد أن من أخطأ منهم فإن خطأه مغمر في جانب صوابه، وما حصل من فساد فإنه مغمر في جانب الإصلاح هذا هو الواجب علينا فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم، وأسلم من الخوض والوقوع فيهم والعداوة والبغضاء لهم.

**أذل الله من لهم هجر:**

أي أوقعه الله في الذل والهوان، وهذه الجملة الخبرية جملة دعائية، ويُشير رحمه الله إلى الرافضة الذين هجروه، لا نقول: هجروهم لا يكلمونهم لأنهم أموات.

لكن هجروا فضلهم ونشر فضلهم، بل اعتدوا عليهم، يعني ليت الصحابة سلموا منهم، ليتهم سكتوا عن نشر فضائلهم ولم يتهموهم ويرموهم بالباطل والكذب ويلعنوهم على رؤوس المنابر والعياذ بالله، ويلعنوهم في كتبهم الصباحية في أذكار الصباح والمساء، يكتبون: اللهم العن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها. يعنون بذلك أبا بكر وعمر – والعياذ بالله – نسأل الله العافية، نحن

(١) انظر شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس ص ٢٣٦، ٢٣٧)، ومعارج القبول (٢/٢٢٣).

رأينا كتبهم هكذا في أذكار الصباح والمساء، يعني يتقربون إلى الله بلعن أبي بكر وعمر، نسأل الله العافية. ولكن - أبعدهم الله - لا يزدادون بذلك إلاّ بعداً من الله عز وجل.

فنشكر المؤلف ونسأل الله أن يعفو عنه، حيث دعا بالذل على من هجر الصحابة بعدم نشر فضائلهم، بل زاد على ذلك أنه نشر ما اتهمهم به، بل وكذب عليهم به، بل وكذب عليهم به من مساوئ.

وبعد، فإني أدعوكم إلى قراءة أخبار الصحابة ﷺ بعد قراءة سيرة النّبيّ ﷺ، حتى يشد الإنسان نفسه مع السابقين السالفين؛ ليزداد بذلك إيمانًا ومحبة لهم ومنهجًا طيبًا.

## الأسباب التي ترفع القدح في الصحابة:

فقد سبق أن النّبيّ ﷺ يشفع في أمته، والصحابة ﷺ أحق الناس في ذلك؛ فإن البلاء في الدنيا يكفر الله به السيئات، كما أخبر بذلك النّبيّ ﷺ في قوله: «**ما من مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه، إلاّ حطّ الله به سيئاته، كما تحط الشجرة ورقها**»[1] والأحاديث في هذا مشهورة كثيرة، سبق دليله؛ فتكون هذه من باب أولى ألا تكون سببًا للقدح فيهم والعيب.

***فهذه الأسباب ترفع القدح في الصحابة، وهما قسمان:***

**الأول** - خاص بهم، وهو ما لهم من السوابق والفضائل.

**والثاني** - عام، وهي التوبة، والحسنات الماحية، وشفاعة النبيّ ﷺ، والبلاء.

القَدْرُ الذي ينكر من فعل بعضهم قليل جداً، نزر أقل القليل؛ ولهذا قال: «مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم».

ولاشكّ أنه حصل من بعضهم سرقة وشرب خمر، وقذف وزنى بإحصان

---

(١) رواه البخاري (٥٦٦٠) ومسلم (٢٥٧١).

وزنى بغير إحصان، لكن كل هذه الأشياء تكون مغمورة في مقابل فضائل القوم ومحاسنهم، وبعضها أقيم فيه الحدود، فيكون كفارة.

فكل هذه مناقب وفضائل معلومة مشهورة، تغمر كل ما جاء من مساوئ القوم المحققة، فكيف بالمساوئ غير المحققة أو التي كانوا فيها مجتهدين متأولين.

هذا بالإضافة إلى ما ثبت عن النبيّ ﷺ من قوله: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

وعلى هذا تثبت خيريتهم على غيرهم من أتباع الأنبياء بالنص والنظر في أحوالهم. فإذا نظرت بعلم وبصيرة وإنصاف في محاسن القوم وما أعطاهم الله من الفضائل، علمت يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، فهم خيرٌ من الحواريين أصحاب عيسى، خيرٌ من النقباء أصحاب موسى، وخير من الذين آمنوا مع نوح ومع هود وغيرهم، ولا يوجد أحد في أتباع الأنبياء أفضل من الصحابة ﷺ، والأمر في هذا ظاهر معلوم؛ لقوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١١٠].

وخيرنا الصحابة، ولأن النّبيّ ﷺ خير الخلق، فأصحابه بلا شك خير الأصحاب، هذا عند أهل السنة والجماعة، أما عند الرافضة، فهم شر الخلق، إلا من استثنوا منهم:

[١] أي: ما وجد ولا يوجد مثلهم؛ لقوله ﷺ: «**خير الناس قرني**»، فلا يوجد على الإطلاق مثلهم ﷺ لا سابقًا ولا لاحقًا.

[٢] أما كون هذه الأمة خير الأمم؛ فلقوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولأن النّبيّ ﷺ خير الرسل، فلا جرم أن تكون أمته خير الأمم.

أما كون الصحابة صفوة قرون الأمة؛ فلقوله ﷺ: «**خير الناس قرني**» وفي لفظ: «**خير أمتي قرني**» والمراد بقرنه الصحابة وبالذين يلونهم: التابعين، وبالذين يلونهم: التابعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «والاعتبار بالقرون الثلاثة بجمهور أهل القرن، وهم وسطه، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة، حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلاّ نفر قليل، وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك وجمهور تابعي التابعين في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية» اهـ.

وكان آخر الصحابة موتًا أبا الطفيل عامر بن واثلة الليثي سنة مئة من الهجرة، وقيل: مئة وعشر.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «واتّفقوا على أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومئتين».

**النهي عن سب الصحابة:**

السب: هو القدح والعيب؛ فإن كان في غيبة الإنسان فهو غيبة.

وصحبة النّبيّ ﷺ لاشك أنها تختلف: صحبة قديمة قبل الفتح، وصحبة متأخرة بعد الفتح.

والرسول ﷺ كان يخاطب خالد بن الوليد حين حصل بينه وبين عبد الرحمن بن عوف ما حصل من المشاجرة في بني خزيمة، فقال النّبيّ ﷺ لخالد: «**لا تسبوا أصحابي**»[1] والعبرة بعموم اللفظ.

ولاشك أن عبد الرحمن بن عوف وأمثاله أفضل من خالد بن الوليد رضي الله عنه من حيث سبقهم إلى الإسلام؛ لهذا قال: «**لا تسبوا أصحابي**» يُخاطب خالد بن

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١).

الوليد وأمثاله، وإذا كان هذا بالنسبة لخالد بن الوليد وأمثاله، فما بالك بالنسبة لمن بعدهم؟!.

أقسم النبيّ ﷺ وهو الصادق البار بدون قسم: «**لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُد ذهبًا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**».

«**أحد**»: جبل عظيم كبير معروف في المدينة.

«**المد**»: ربع الصاع.

«**ولا نصيفه**» أي نصفه قال بعضهم من الطعام؛ لأن الذي يقدر بالمد والنصيف هو الطعام، أما الذهب فيوزن، وقال بعضهم: من الذهب، بقرينة السياق؛ لأنه قال: «**لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهبًا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**» يعني من الذهب.

وعلى كل حال، فإن قلنا: من الطعام، فمن الطعام، وإن قلنا من الذهب، فليكن من الذهب، ونسبة المد أو نصف المد من الذهب إلى جبل أُحد من الذهب لا شيء.

فالصحابة ﷺ إذا أنفق الإنسان مثل أُحُد ذهبًا، ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه، والإنفاق واحد، والمنفق واحد، والمنفق عليه واحد، وكلهم بشر، لكن لا يستوي البشر بعضهم مع بعض، فهؤلاء الصحابة ﷺ لهم من الفضائل والمناقب والإخلاص والاتباع ما ليس لغيرهم، فلإخلاصهم العظيم، واتباعهم الشديد، كانوا أفضل من غيرهم فيما يُنفقون.

وهذا النهي يقتضي التحريم، فلا يحل لأحد أن يسب الصحابة على العموم، ولا أن يسُبّ واحدًا منهم على الخصوص، فإن سبهم على العموم كان كافرًا، بل لاشك في كفر من شك في كفره، أما إن سبهم على سبيل الخصوص، فينظر في الباعث لذلك؛ فقد يسبهم من أجل أشياء خَلقية، أو خُلُقية، أو دينية، ولكل واحد من ذلك حكمه.

## مراتب الصحابة

ففي «صحيح البخاري» [١] وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «كنّا نخير بين الناس في زمن النّبيّ ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان.

وفي صحيح البخاري [٢] أيضًا أن محمد بن الحنفية قال: قلتُ لأبي: أيّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلاّ رجل من المسلمين.

فإذا كان عليّ رضي الله عنه يقول وهو في زمن خلافته: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، فقد اندحضت حجة الرافضة الذين فضلوه عليهما.

وهذا متفق عليه بين الأئمة، قال الإمام مالك: «ما رأيت أحدًا يشك في تقديمهما».

وقال الشافعي: «لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر.

ومن خرج عن هذا الإجماع، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين.

و«يُثلثون» يعني: أهل السنة، يجعلون عثمان هو الثالث.

و«يُربعون بعلي» أي يجعلون عليًّا هو الرابع.

وعلى هذا، فأفضل هذه الأمة هؤلاء الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

واستُدل لهذا الترتيب بدليلين:

الأول: كما دلّت عليه الآثار، وقد سبق ذكر شيء منها.

والثاني: أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥٥) وأبو داود (٤٦٢٩).

(٢) رواه البخاري (٣٦٧١)، أبو داود (٤٦٢٩).

فصار في تقديم عثمان على عليّ رضي الله عنهما آثار نقلية، وفيه أيضًا دليل عقلي، وهو إجماع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة؛ فإن إجماعهم على ذلك يستلزم أن عثمان أفضل من عليّ، وهو كذلك؛ لأن حكمة الله عز وجل تأبى أن يولى على خير القرون رجلاً وفيها من هو أفضل منه، كما جاء في الأثر: «كما تكونون يولى عليكم» فخير القرون لا يولي الله عليهم إلا من هو خيرهم.

فيقولون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ويسكتون، أو يقولون: ثم عليّ، وقدم قوم عليّ بن أبي طالب، فقالوا: أبو بكر،ثم عمر،ثم عليّ، ثم عثمان، وهذا رأي من آراء أهل السنة، فقالوا: أبو بكر، ثم عمر. وتوقفوا أيهما أفضل: عثمان أو عليّ رضي الله عنهما وهذا غير الرأي الأول.

***فالآراء أربعة:***

- الرأي المشهور: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ.
- الرأي الثاني: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم السكوت.
- الرأي الثالث: أبو بكر، ثم عمر، ثم علي، ثم عثمان.
- الرأي الرابع: أبو بكر، ثم عمر، ثم نتوقف أيهما أفضل: عثمان أو عليّ؛ فهم يقولون: لا نقول: عثمان أفضل، ولا عليّ أفضل، ولكن لا نرى أحدًا يتقدم على عثمان وعليّ في الفضيلة بعد أبي بكر وعمر.

وهذا الذي استقر عليه أمر أهل السنة؛ فقالوا: أفضل هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، على ترتيبهم في الخلافة، وهو الصواب، كما سبق دليله.

والمفاضلة بين عثمان وعليّ رضي الله عنهما ليست من أصول أهل السنة التي يضلل فيها المخالف، فمن قال: إن عليًا أفضل من عثمان، فلا نقول: إنه ضال، بل نقول: هذا رأي من آراء أهل السنة، ولا نقول فيه شيئًا.

فيجب أن نقول: الخليفة بعد نبينا في أمته أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، ومن قال: إن الخلافة لعليّ دون هؤلاء الثلاثة، فهو ضال، ومن قال: إنها لعليّ بعد أبي بكر وعمر؛ فهو ضال؛ لأنه مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا ما أجمع عليه أهل السنة في مسألة الخلافة.

والذي يطعن في خلافة أحد من هؤلاء، ويقول: إنه لا يستحق الخلافة أو إنه أحق ممن سبقه! فهو أضلّ من حمار أهله (وهذا تعبير الإمام أحمد رحمه الله) ولاشك أنه أضل من حمار أهله، وإنما ذكر الحمار؛ لأنه أبلد الحيوانات على الإطلاق، فهو أقل الحيوانات فهمًا فالطعن في خلافة أحد من هؤلاء أو في ترتيبه طعن في الصحابة جميعًا.

فيجب علينا أن نعتقد بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، وأنهم في أحقية الخلافة على هذا الترتيب، ولا نقول: إن هناك ظلمًا في الخلافة، كما ادّعته الرافضة حين زعموا أن أبا بكر وعمر وعثمان والصحابة كلهم ظلمة؛ لأنهم ظلموا عليّ بن أبي طالب، حيث اغتصبوا الخلافة منه.

أما من بعدهم، فإننا لا نستطيع أن نقول: إن كل خليفة استخلفه الله على الناس، فهو أحق بالخلافة من غيره؛ لأن من بعدهم ليسوا في خير القرون، بل حصل فيهم من الظلم والانحراف والفسوق ما استحقوا به أن يولّى عليهم من ليس أحق بالخلافة منهم، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩].

واعلم أن الترتيب في الأفضلية على ما سبق لا يعني أن من فضل غيره؛ فإنه يفضله في كل شيء، بل قد يكون للمفضول فضيلة لم يشاركه فيها أحد، وتميز أحد هؤلاء الأربعة أو غيرهم بميزة يفضل بها غيره لا يدل على الأفضلية المطلقة؛ فيجب التفريق بين الإطلاق والتقييد.